مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

النفط والغاز في الخليج وشمال أفريقيا:
مُنافسة أم تكامل؟

د. ناجي أبي عاد
مستشار أول في شؤو الطاقة – مركز الخليج للأبحاث
خبير دولي في شؤون الطاقة

أغسطس ٢٠٢٦

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

أعادت التطورات المتوترة في الخليج منذ شهر فبراير ٢٠٢٦ توازنًا أوسع نطاقًا على المستوى العالمي. فإذا ما استمرت القيود على صادرات النفط من المنطقة، يكتسب المنتجون البدلاء أهمية استراتيجية، خاصة الذين يملكون طرقًا سهلة للوصول إلى الأسواق. وهذا ينطبق تمامًا على منتجي النفط والغاز في شمال أفريقيا، كالجزائر وليبيا، حيث أتاحت لهم محنة الدول العربية الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فرصًا واسعة.

ونتيجةً لذلك، تسعى كل من الجزائر وطرابلس إلى ترسيخ مكانتهما كموردين بديلين للنفط والغاز، في خطوة قد تُغير مسار الأمور بالنسبة لبلدين عانيا من انخفاض حاد في الإنتاج، وكانا يُنظر إليهما سابقًا على أنهما وجهتان غير جاذبتين للمستثمرين الأجانب. وقد دخلتا عام ٢٠٢٦ بخطط لجذب الاستثمارات الأجنبية بعد إصلاح بيئتيهما التنظيمية، وهما الآن في وضع جيد يؤهلهما للاستفادة من الاضطرابات الجيوسياسية في الخليج.

ولقد غيّرت الحرب في الخليج نظرة الدولتين المنتجتين للنفط، إذ شرعت كلتاهما في إصلاحات في وقتٍ بات فيه أمن الطاقة ذا أهمية قصوى، لا سيما بالنسبة للدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تسعى جاهدةً لإيجاد مصادر بديلة للنفط والغاز.

ولكن، هل تستطيع الجزائر وليبيا توفير الإمدادات البديلة المطلوبة من النفط والغاز، وبالتالي منافسة مصدري النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، أو حتى إزاحتهم عن السوق العالمية؟ ستأتي الإجابة على هذا السؤال بعد استعراض واقع صناعة النفط والغاز الحالية والمستقبلية في شمال أفريقيا، وأكبر منتجي النفط والغاز فيها.

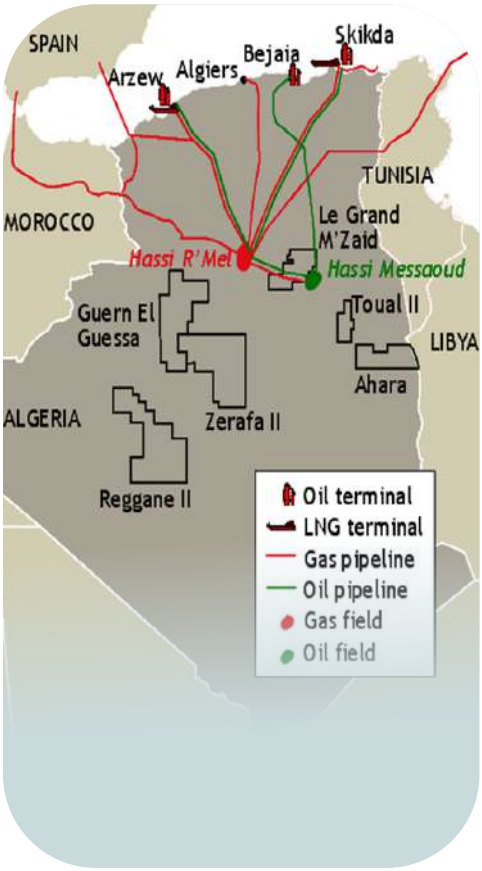

الجزائر: إنتاج نفطي متواضع وآفاق غاز واعدة

لطالما اعتُبرت الجزائر من الدول المتخلفة في منظمة الأوبك بسبب الفساد وسوء الإدارة، وعقود التنقيب والإنتاج غير الجذابة، ونقص الاستثمارات، إلا أن قطاع النفط والغاز الجزائري يشهد هذه الأيام تحسنًا ملحوظًا. وتسعى البلاد إلى الاستفادة من الاضطرابات في منطقة الخليج، مستفيدةً من قربها من أوروبا وبنيتها التحتية التصديرية المتطورة. ومن شأن هذه البنية التحتية أن توفر لها ميزة تنافسية من حيث السرعة والجودة والتكلفة.

وتُعد الجزائر ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي ١.٥٢ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥، مستندة إلى احتياطيات النفط المؤكدة التي تُقدرها النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك بنحو ١٢,٢ مليار برميل. وقد تمكنت الجزائر من تصدير ما يقارب ١.٠٥ مليون برميل يوميًا في المتوسط عام ٢٠٢٥، أي ما يعادل ٦٩ بالمئة تقريبًا من إجمالي إنتاجها. ويُعدّ مزيج الصحراء، وهو عالي الجودة، خفيفًا بكثافة درجة ٤٣.٢ ومحتوى كبريت لا يتجاوز ٠,١ بالمئة، النوع الرئيس من النفط الخام في البلاد.

> غيّرت الحرب في الخليج نظرة الدولتين المنتجتين للنفط إذ شرعت كلتاهما في إصلاحات في وقتٍ بات فيه أمن الطاقة ذا أهمية قصوى

ومع ذلك، شهد إنتاج النفط في الجزائر انخفاضًا مطردًا خلال العقد الماضي نتيجةً لقلة الاكتشافات النفطية الجديدة المهمة، وتراجع الإنتاج من حقولها الناضجة، الأمر الذي يستدعي استخدام تقنيات استخلاص نفط متطورة للحفاظ على مستويات عالية للإنتاج. ولهذا الغرض، أطلقت الحكومة الجزائرية في عام ٢٠٢٤ سلسلة من جولات منح التراخيص للإستكشاف والتطوير تُعقد سنويًا حتى عام ٢٠٢٨، وقد أثبتت نتائجها حتى الآن بعض الإيجابية.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فتُعدّ الجزائر أكبر منتج له في شمال أفريقيا. وقد تم تحديدها كمصدر واعد لإمدادات إضافية من الغاز الطبيعي، لا سيما إلى أوروبا. وتمتلك الجزائر احتياطيات مؤكدة من الغاز تُقدر بنحو ٤٥٠٠ مليار متر مكعب، وفقًا لتقديرات النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك. ويأتي الغاز الطبيعي المنتج في الجزائر بشكل أساسي من أكبر حقولها، حاسي الرمل، بالإضافة إلى حقول الغاز الطبيعي القديمة الأخرى التي تُنتج منذ عقود.

ونتيجةً لتوقف تصدير الغاز الطبيعي المسال من الخليج، بدأت إيطاليا وإسبانيا محادثات جادة مع الجزائر لزيادة شحناتها من الغاز المنقول عبر الأنابيب والغاز المسال. ووردت طلبات أخرى من مناطق بعيدة مثل فيتنام، ما يُعد مؤشرًا واضحًا على أزمة الطاقة العالمية. ومع ذلك، يبقى من غير الواضح كمية الغاز التي تستطيع الجزائر، التي لديها طلب محلي قوي والتزامات تصديرية كبيرة، توفيرها فعليًا.

وفي الواقع، على الرغم من كونها واحدة من أكبر موردي الغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث وفرت حوالي ١٣.٤ بالمئة من واردات الغاز الأوروبية في عام ٢٠٢٥ (وفقًا للمراجعة الإحصائية للطاقة العالمية ٢٠٢٦ الصادرة عن معهد الطاقة)، إلا أن الجزائر لم تحظَ باهتمام جاد كمصدر للغاز في السنوات الأخيرة. وقد أدت عقود من نقص الاستثمار من قبل شركة سوناطراك المملوكة للدولة والشركات الدولية الرائدة، فضلًا عن الشروط المالية المعقدة في الجزائر، وبيروقراطيتها المتشعبة، وبيئتها السياسية المعقدة، إلى ضياع فرص تعزيز مكانة البلاد في سوق الغاز العالمية.

وعلى الرغم من أن الجزائر تمتلك طاقة إنتاجية اسمية سنوية للغاز الطبيعي المسال تبلغ حوالي ٢٥,٣ مليون طن، إلا أنها لم تتمكن من تصدير سوى ٩,٤ مليون طن في عام ٢٠٢٥، أي ما يقارب ٣٧ بالمئة من طاقتها الإنتاجية، وفقًا للتقرير السنوي للمعهد العالمي للغاز الطبيعي المسال لعام ٢٠٢٦. وفي الواقع، واجهت محطتا تسييل الغاز في سكيكدة وأرزيو العديد من المشاكل التقنية خلال السنوات الماضية، مما حدّ من إنتاجهما الفعلي. ولذلك، انصبّ التركيز الرئيس لكل من الجزائر وعملائها الأوروبيين على زيادة كميات الغاز المنقولة عبر الأنابيب.

ويبدو أن خطوط الأنابيب التي تربط الجزائر بإيطاليا وإسبانيا لديها القدرة على ضخ كميات أكبر. ومع ذلك، وبينما تمتلك الجزائر احتياطيات كافية من الغاز الطبيعي لزيادة إمداداتها إلى أوروبا عبر هذه الخطوط القائمة، فإن الزيادة المطلوبة في الإنتاج الفعلي للغاز ستكون محدودة.

"تمتلك الجزائر طاقة إنتاجية اسمية سنوية للغاز الطبيعي المسال تبلغ حوالي ٢٥,٣ مليون طن، إلا أنها لم تتمكن من تصدير سوى ٩,٤ مليون طن في عام ٢٠٢٥"

وفي الواقع، تعتمد قدرة الجزائر على زيادة صادراتها من الغاز إلى عملائها في أوروبا على عاملين رئيسين: الإنتاج والطلب المحلي. فعلى الرغم من أن العديد من المشاريع الجديدة للتنقيب عن الغاز، والتي بدأت خلال السنوات القليلة الماضية، قد رفعت إنتاج البلاد السنوي من الغاز إلى ما بين ١٠٠ و١٠٥ مليارات متر مكعب، إلا أن الاستهلاك المحلي قد ارتفع أيضًا بشكل ملحوظ ليصل إلى حوالي ٥٠-٥٥ بالمئة من الإنتاج. وإذا استمر معدل النمو السنوي للطلب المحلي على الغاز بوتيرته الحالية (حوالي ٥ بالمئة)، فإن الكميات المتاحة للتصدير ستتناقص عامًا بعد عام.

وبالنسبة للغاز غير التقليدي، لا بد من الإشارة إلى إمكانات الجزائر الهائلة، إذ تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في موارد الغاز الصخري القابلة للاستخراج بأكثر من ٢٠ تريليون متر مكعب. وتتفاوض شركة سوناطراك مع شركاء دوليين رئيسين مثل إكسون موبيل وشيفرون الأمريكيتين لاستغلال هذه الاحتياطيات الصحراوية الضخمة. وتعتزم الشركة استراتيجيًا تعويض تراجع إنتاج الحقول التقليدية الناضجة ورفع إجمالي إنتاج الغاز الوطني إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب سنويًا.

ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات جمة في سبيل تطوير احتياطياتها الهائلة من الغاز الصخري. ويتمثل التحدي الأهم في ندرة المياه، لا سيما أن التكسير الهيدروليكي الضروري لاستخراج الغاز الصخري يتطلب كميات هائلة من المياه في المناطق الصحراوية القاحلة. إضافة إلى ذلك، يواجه تطوير الغاز غير التقليدي مقاومة بيئية واجتماعية، حيث أثارت عمليات التنقيب الاستكشافية السابقة بالقرب من حقل عين صالح احتجاجات محلية بسبب تلوث المياه ومخاطر التلوث البيئي. علاوة على ذلك، يتطلب تطوير الغاز الصخري رؤوس أموال أجنبية ضخمة، وتقنيات حفر أفقي متطورة، وتصنيع المعدات محليًا، وكلها عناصر تفتقر إليها البلاد حاليًا بشكل كبير. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أن الغاز الصخري في الجزائر هو مشروع متوسط إلى طويل الأجل، هذا إن كان سيدخل حيز الإنتاج أصلًا.

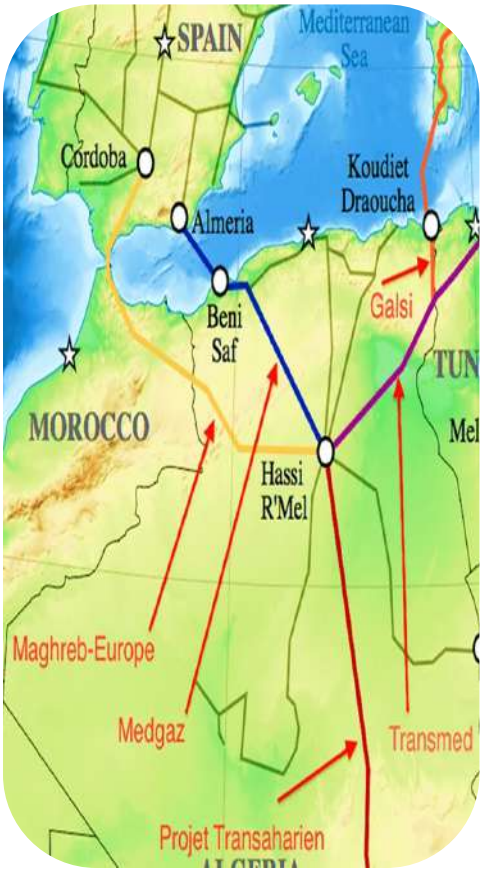

ليبيا: آفاق واعدة تتطلب استقرارًا داخليًا

كانت ليبيا في عام ٢٠٢٥ سابع أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك، وثالث أكبر منتج في أفريقيا بعد نيجيريا والجزائر. وفي مطلع عام ٢٠٢٥، احتلت ليبيا مرتبة ضمن أفضل عشر دول في العالم من حيث احتياطيات النفط المؤكدة، حيث بلغت حوالي ٤٨,٤ مليار برميل، أي ما يعادل ٤١ بالمئة من الاحتياطيات المكتشفة في أفريقيا.

وعلى الرغم من امتلاك ليبيا احتياطيات نفطية ضخمة، إلا أن الصراعات السياسية والهجمات العسكرية على البنية التحتية للهيدروكربونات حدّت من الاستثمارات في قطاع النفط بالبلاد. كما أعاقت هذه التحديات عمليات استكشاف وتطوير احتياطياتها منذ الإطاحة بنظام القذافي في شهر أكتوبر ٢٠١١. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم أراضي ليبيا لا تزال غير مستكشفة، وأن الاضطرابات المدنية المستمرة حالت دون تنفيذ برنامج واسع النطاق للاستكشاف.

> **يواجه تطوير الغاز غير التقليدي مقاومة بيئية واجتماعية حيث أثارت عمليات التنقيب الاستكشافية السابقة بالقرب من حقل عين صالح احتجاجات محلية بسبب تلوث المياه ومخاطر التلوث البيئي**

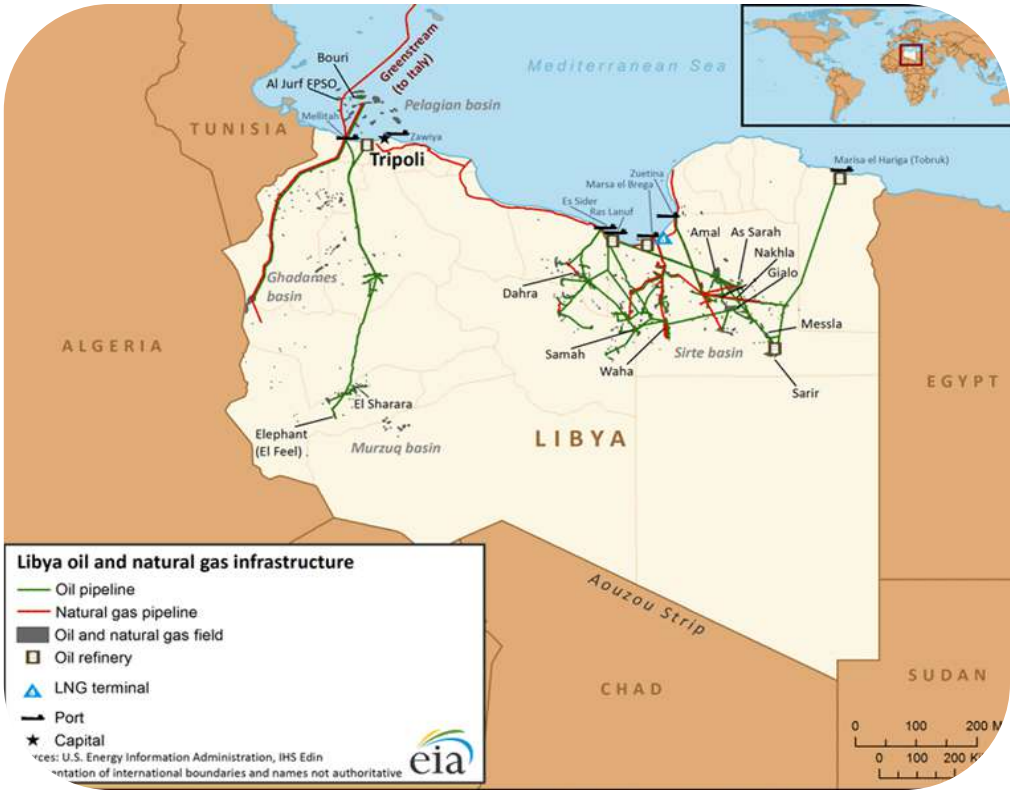

وعلى الرغم من أن ليبيا عضو في الأوبك، إلا أنها مستثناة من تخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقيات المنظمة. وتُنتج ليبيا في الغالب أنواعًا عالية الجودة من النفط الخام الخفيف والمنخفض الكبريت. وقبل الحرب الأهلية عام ٢٠١١، بلغ إنتاج البلاد من النفط حوالي ١,٧ مليون برميل يوميًا، لكن الخلافات السياسية على مدى السنوات الخمس عشرة التالية تسببت في انخفاض حاد واضطرابات كبيرة في الإنتاج والصادرات. وبلغ متوسط إنتاج النفط في عام ٢٠٢٥ حوالي ١,٤ مليون برميل يوميًا، صُدِّر منها ما يقارب ١.١ مليون برميل يوميًا.

ومع ذلك، من الممكن أن يعود إنتاج ليبيا من النفط، الذي ارتفع إلى ما يُقدر بنحو ١,٤٩ مليون برميل يوميًا في شهر يونيو ٢٠٢٦، عقب جهود جادة بذلتها الشركة الوطنية الليبية للنفط، إلى متوسطاته قبل عام ٢٠١١ إذا تمكنت الفصائل السياسية المختلفة من تشكيل حكومة موحدة ومستقرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية لمشاريع الاستكشاف والتطوير، وتوفير إيرادات كافية لتعزيز البنية التحتية النفطية المتقادمة في البلاد.

وفي الواقع، تعتزم الشركة الوطنية الليبية للنفط تعزيز إنتاج النفط الخام عبر تطوير مشاريع جديدة، وإعادة تأهيل الحقول التي تضررت خلال النزاعات الأهلية التي شهدتها البلاد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ولكن، لزيادة إنتاجها وتعويض الانخفاضات الحالية في الحقول القديمة، تحتاج ليبيا إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والقدرات التقنية.

> **تعتزم الشركة الوطنية الليبية للنفط تعزيز إنتاج النفط الخام عبر تطوير مشاريع جديدة وإعادة تأهيل الحقول التي تضررت خلال النزاعات الأهلية التي شهدتها البلاد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية**

وإلى جانب النفط الليبي، يمكن لشركات الطاقة العالمية أن تجذبها صناعة الغاز في البلاد، التي بلغ احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي، وفقًا للتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك، حوالي ١٥٠٥ مليارات متر مكعب في بداية عام ٢٠٢٥، عندما وصل إنتاج البلاد من الغاز إلى حوالي ١١.٧ مليار متر مكعب، ٩٠ بالمئة منها غاز غير مصاحب. ومع ذلك، يُستهلك حوالي ٩٥ بالمئة من الغاز المنتج في ليبيا محليًا، مما يهدد التزامات البلاد التصديرية.

وترتبط ليبيا بالأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب بحري يمتد إلى إيطاليا بسعة ١١ مليار متر مكعب سنويًا. ولقد كان الضخ عبر خط الأنابيب هذا متقطعًا منذ أكتوبر ٢٠١١. ففي عام ٢٠٢٥ قامت ليبيا بضخ ٠.٩ مليار متر مكعب فقط عبر هذا الخط، مقارنةً بـ ٤.٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٣، و١.٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٤.

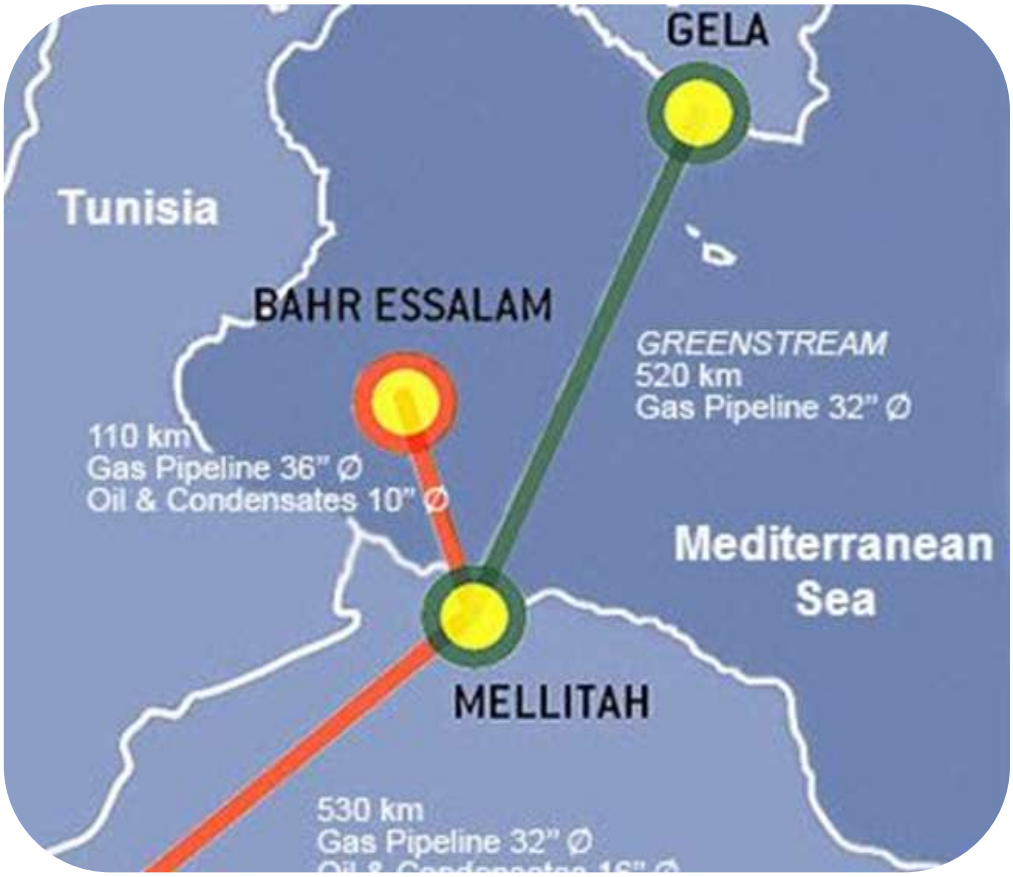

ونظرًا لتوقع الشركة الوطنية الليبية للنفط انخفاض إنتاج الغاز من الحقول الرئيسية بدءًا من عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، ستواجه ليبيا نقصًا محليًا في الغاز الطبيعي إذا لم تتمكن من تأمين استثمارات أجنبية لزيادة الإنتاج عبر خفض حرق الغاز وتطوير حقول جديدة. ولكن يشكل الجمود السياسي الحالي في ليبيا، والتحديات الأمنية، والقيود المفروضة على الميزانية، مخاطر كبيرة تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

> **ترتبط ليبيا بالأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب بحري يمتد إلى إيطاليا بسعة ١١ مليار متر مكعب سنويًا**

ولكن من المثير للاهتمام أنه، على الرغم من أن ليبيا لا تزال تعاني من انقسام سياسي، وانتشار الفساد، وتراكم الأسلحة في أيدي جهات فاعلة غير حكومية، إلا أن الوضع الراهن قد وفر شعورًا بالأمان، ربما يكون وهميًا، يكفي لطمأنة المستثمرين المحتملين بأن العنف الذي أعقب أحداث عام ٢٠١١ قد تم احتواؤه. ونتيجة لذلك، تمكنت ليبيا أخيرًا، وهي التي لا تزال في نهاية المطاف وجهة استكشافية جذابة، حيث تكاليف الاستخراج منخفضة والشروط التعاقدية محسنة بما يكفي لجعلها مجدية للشركات الكبرى، من جذب اهتمام العديد من شركات النفط العالمية لتعزيز استثماراتها في قطاع النفط والغاز وتوسيع الإنتاج.

يمكن لشمال أفريقيا أن تلعب دورًا مكملًا لقطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن في أوروبا فقط

كيف يمكن مقارنة الصناعة البترولية في شمال أفريقيا بقطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي؟ من المفيد هنا إجراء تحليل مقارن موجز لقطاع الهيدروكربونات في المنطقتين، باستخدام أحدث البيانات المتاحة (للفترة –٢٠٢٤ ٢٠٢٥).

فلقد قُدِّرت احتياطيات النفط المؤكدة في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٥١٢ مليار برميل (٣٢,٦ بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية)، بينما بلغ إجمالي احتياطيات ليبيا والجزائر مجتمعتين حوالي ٦١ مليار برميل (٣,٩ بالمئة). وفي الوقت نفسه، صدّرت دول مجلس التعاون الخليجي ما متوسطه ١٦.٢ مليون برميل يوميًا (٢٧.٣ بالمئة)، مقارنةً بحوالي ٢.١٥ مليون برميل يوميًا من دول شمال أفريقيا (٦,٣ بالمئة).

وفي قطاع الغاز، بلغت احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي المؤكدة حوالي ٤٤,١ تريليون متر مكعب (٢١.١ بالمئة)، بينما قُدِّرت الاحتياطيات المشتركة للجزائر وليبيا بنحو ٦ تريليونات متر مكعب (٢.٩ بالمئة). وبينما صدّرت دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ١٥٣ مليار متر مكعب من الغاز (٤,١٣ بالمئة)، صدّرت دول شمال أفريقيا حوالي ٤٦.٣ مليار متر مكعب (٤ بالمئة).

وانطلاقًا من الأرقام المذكورة أعلاه، يمكننا استنتاج أن موارد وإمكانات النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي تفوق بكثير حجم صناعة النفط والغاز المتواضعة نسبيًا في شمال أفريقيا. ومع ذلك، وبينما لا يمكن للجزائر وليبيا منافسة دول الخليج، إلا أنهما تتمتعان بمزايا فريدة بفضل موقعهما على البحر الأبيض المتوسط المطل على الأسواق الأوروبية الرئيسة، وارتباطهما المباشر والفعال بمنافذ التصدير في القارة الأوروبية، لا سيما فيما يتعلق بصادرات الغاز.

وعليه، تستطيع دول شمال أفريقيا أن تكون مكملة لجهود دول مجلس التعاون الخليجي لتصدير النفط والغاز، ولكن في أوروبا فقط.

"بينما صدّرت دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ١٥٣ مليار متر مكعب من الغاز (١٣,٤ بالمئة)، صدّرت دول شمال أفريقيا حوالي ٤٦,٣ مليار متر مكعب (٤ بالمئة)"

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64